

## بيان صحفي

### على نهج النظام السابق نفسه محاصصات جهوية في مجلس السيادة

أصدر رئيس المجلس العسكري الانتقالي، عبد الفتاح البرهان، ليل الثلاثاء مرسوماً دستورياً بتشكيل مجلس السيادة، بشقيه المدني والعسكري، ويضم المجلس كلاً من البرهان رئيساً، ومحمد حمدان دقلو "حميدتي"، شمس الدين الكباشي، ياسر العطاء، إبراهيم جابر كريم، ممثلين للجانب العسكري، بجانب حسن محمد إدريس قاضي، صديق تاور كافي، محمد الفكي سليمان، محمد حسن عثمان التعايشي، عائشة موسى سعيد، ورجاء نيكولا عبد المسيح عن الشق المدني في المجلس. وقد أدى رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان القسم أمام رئيس القضاء صباح اليوم الأربعاء، بينما يؤدي أعضاء المجلس ظهر اليوم نفسه أمام البرهان ورئيس القضاء. وقد اختارت قوى التغيير ممثلها في مجلس السيادة على نهج النظام البائد نفسه في المحاصصات الجهوية كما توافقوا مع العسكر على اختيار الشخصية الحادية عشرة امرأة من الأقباط.

بما أن المرجعية الفكرية والسياسية للوثيقة الدستورية لم تكن على أساس العقيدة الإسلامية، كان من الطبيعي أن يكون كل ما بُني عليها مخالفاً لأحكام الإسلام جملة وتفصيلاً.

**إننا في حزب التحرير/ ولاية السودان نبين فيما يأتي المخالفات الشرعية في تكوين هذا المجلس السيادي:**

**أولاً:** إن المجلس السيادي يمثل رأس الدولة وهو مكون من أحد عشر شخصاً، وهذا يخالف الإسلام في أن الحاكم واحد؛ وهو خليفة المسلمين، وهو الذي ينوب عن الأمة في السلطان، وفي تنفيذ أحكام الشرع، ولا يجوز أن يكون أكثر من واحد لقوله ﷺ: **«إِذَا بُويعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَأَقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا»**.

**ثانياً:** لا يكون الحاكم خليفة إلا إذا تمت بيعته ببيعة شرعية، لأن الخلافة عقد مراضة بين الحاكم والأمة، ومجلس السيادة لم تُعقد لأي منهم ببيعة من الأمة، فوجودهم في السلطة باطل شرعاً.

**ثالثاً:** لا يجوز أن يتولى الحكم غير المسلم، ولا امرأة، فيشترط في الخليفة وكل من يتولى أمراً من أمور الحكم أن يكون رجلاً، مسلماً، حراً، عاقلاً، بالغاً، قادراً من أهل الكفاية، والمجلس السيادي بينهم امرأتان إحداها غير مسلمة، فهو بذلك مخالف لأحكام الشرع، لقوله ﷺ: **«لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ»**.

**رابعاً:** إن السلطة التي يملكها المجلس السيادي منقوصة، فليس لهم صلاحيات الحكم كاملة، وهذا مخالف للإسلام إذ إن الحاكم في الإسلام يملك صلاحيات الحكم كاملة، ولا يشاركه فيها أحد، فخليفة المسلمين يملك الصلاحيات التالية:

أ- هو الذي يتبنى الأحكام الشرعية اللازمة لرعاية شؤون الأمة، المستنبطة باجتهاد صحيح من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لتصبح قوانين تجب طاعتها ولا يجوز مخالفتها.

ب- هو المسؤول عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية معاً، وهو الذي يتولى قيادة الجيش، وله صلاحية إعلان الحرب، وعقد الصلح والهدنة، وسائر المعاهدات.

ج- هو الذي له قبول السفراء الأجانب ورفضهم، وتعيين السفراء المسلمين وعزلهم.

د- هو الذي يعين ويعزل معاونين، والولاة، وهم جميعاً مسؤولون أمام مجلس الأمة.

هـ- هو الذي يعين ويعزل قاضي القضاة، والقضاة، باستثناء قاضي المظالم في حال نظره في قضية على الخليفة أو معاونيه أو قاضي قضائته، والخليفة هو الذي يعين ويعزل كذلك مديري الدوائر، وقواد الجيش، وأمراء ألويته، وهم جميعاً مسؤولون أمامه وليسوا مسؤولين أمام مجلس الأمة.

و- هو الذي يتبنى الأحكام الشرعية التي توضع بموجبها ميزانية الدولة، وهو الذي يقرر فصول الميزانية، والمبالغ التي تلزم لكل جهة، سواء أكان ذلك متعلقاً بالواردات أو النفقات.

لذلك كان لزاماً على المسلمين في هذا البلد الطيب أهله أن يعملوا مع العاملين من أجل استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة حتى تستقيم حياتهم على أمر الله سبحانه. قال تعالى: **﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**.



إبراهيم عثمان (أبو خليل)

الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

تلفون: ٠٩١٢٢٤٠١٤١ - ٠١٢٣٧٧٧٠٧

بريد إلكتروني: [spokman\\_sd@dbzmail.com](mailto:spokman_sd@dbzmail.com)

موقع ولاية السودان: [www.hizb-sudan.org](http://www.hizb-sudan.org)

موقع حزب التحرير

[www.hizb-ut-tahrir.org](http://www.hizb-ut-tahrir.org)

موقع المكتب الإعلامي المركزي

[www.hizb-ut-tahrir.info](http://www.hizb-ut-tahrir.info)